

الشاهد النحوي في مشكل إعراب القرآن لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (355هـ - 437هـ) أسلوب النهي و أسلوب الشرط أنموذجاً

بسملة سعد بشير جاسم

جامعة ذي قار / كلية التربية للعلوم الإنسانية/ قسم اللغة العربية/ ذي قار/ العراق. basma.s.basher@utq.edu.iq

رافد مطشر السعيدان

جامعة ذي قار / كلية التربية للعلوم الإنسانية/ قسم اللغة العربية/ ذي قار/ العراق. Dr.rafid.mutashir.s@utq.edu.iq

الملخص

إن القرآن الكريم بنصّه الموثّق، يُعدّ المصدر الأول لدراسة اللغة بفروعها؛ وذلك أنّ اللغة إذا وردت في القرآن فهي أفصح مما في غير القرآن، غير أنّ المفسرين رجعوا كثيراً إلى لغة العرب من شعرٍ ونثرٍ لبيان معاني القرآن الكريم، لأنّها من أهمّ مصادر التفسير، وهم يشترطون في تلك اللغة التي يُفسّر بها القرآن الاستفاضة والشهرة، لأنّ كتاب الله نزل بأفصح لغات العرب، وغير جائز توجيه شيءٍ إلى الشاذ من لغاتها، وله في الأفصح الأشهر معنى مفهوم، ووجه معروف. يتناول هذا البحث بالدراسة والتوضيح قضية الشاهد النحوي في مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب القيسي (ت: 437هـ)، وتنوعت الشواهد الصرفية والصوتية وإملائية والنحوية ولكن الشاهد النحوي احتل المركز الأول في كتاب مشكل إعراب القرآن، وقد هدف هذا البحث إلى بيان أبرز أغراض هذه الشواهد، وضرب الأمثلة المتنوعة، إضافة لبيان موضوعات الشاهد النحوي، وتضمن الشاهد النحوي الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، والقراءات، والشعر والأمثال، وشمل البحث مفهوم الأسلوب في اللغة والاصطلاح، وأسلوب النهي وأسلوب الشرط، وانتهى بخاتمة أودعنا فيها أبرز نتائج التي تمخض عنها البحث، ومن أهم المصادر التي اعتمدت عليها من كتب النحو: كتاب سيبويه (ت: 180هـ): الكتاب، والمقتضب للمبرد (ت: 258هـ)، كتب معاني القرآن وإعرابه: نحو معاني القرآن للفراء (ت: 207هـ)، ومجاز القرآن لأبي عبيدة (ت: 210هـ)، وكتب التفسير وعلوم القرآن: نحو تفسير الطبري (310هـ)، والكشاف للزمخشري (ت: 215هـ)، وكتب القراءات: نحو السبعة في القراءات لابن مجاهد (ت: 342هـ).

الكلمات المفتاحية: الشاهد، الأساليب، النهي، الشرط.

The Grammatical Witness in the Problematic Parsing of the Qur'an by Abu Muhammad Makki ibn Abi Talib al-Qaysi (355 AH - 437 AH) The Prohibitory Style and the Conditional Style as an Example

Basma Saad Bashir Jassim

University of Dhi Qar/College of Education for Humanities/Department of Arabic Language/Dhi Qar/Iraq, basma.s.basher@utq.edu.iq.

Rafid Mutashir Al-Saeedan

University of Dhi Qar/College of Education for Humanities/Department of Arabic Language/Dhi Qar/Iraq, Dr.rafid.mutashir.s@utq.edu.iq.

Abstract

The Holy Qur'an, with its authentic text, is the primary source for the study of language in all its branches. This is because the language used in the Qur'an is more eloquent than that found elsewhere. However, interpreters have frequently turned to the Arabic language, both poetry and prose, to clarify the meanings of the Holy Qur'an, as it is one of the most important sources of interpretation. They stipulate that the language used to interpret the Qur'an must be widespread and well-known. This is because the Book of God was revealed in the most eloquent of the Arabic languages, and it is impermissible to attribute anything to anomalous languages. However, in the most eloquent and well-known language, it has a clear meaning and a well-known aspect. This research deals with the study and clarification of the issue of grammatical evidence in the book "The Problem of Parsing the Qur'an" by Umki bin Abi Talib Al-Qaysi (d. 437 AH). The morphological, phonetic, orthographic and grammatical evidences were varied, but the grammatical evidence occupied the first place in the book "The Problem of Parsing the Qur'an". This research aimed to clarify the most prominent purposes of these evidences, and to give various examples, in addition to clarifying the topics of the grammatical evidence. The grammatical evidence included Qur'anic verses, prophetic hadiths, readings, poetry and proverbs. The research included the concept of style in language and terminology, the prohibitive style and the conditional style.

Keywords: Witness, methods, prohibition, condition

المقدمة

الأساليب

تعريف الأسلوب في اللغة :

كلمة أسلوب تدور في اللغة حول عدة معان منها: الطريقة والوجه والمذهب والفن , ويقول ابن منظور في لسانه: ((يُقَالُ لِلسَّطَرِ مِنَ النَّخِيلِ: أَسْلُوبٌ . وَكُلُّ طَرِيقٍ مَمْتَدٍّ فَهُوَ أَسْلُوبٌ . وَالْأَسْلُوبُ: الطَّرِيقُ وَالْوَجْهُ وَالْمَذْهَبُ . يُقَالُ: أَنْتُمْ فِي أَسْلُوبٍ سَوْءٍ , وَيُجْمَعُ عَلَى أَسَالِيبَ . وَالْأَسْلُوبُ: الطَّرِيقُ تَأْخُذُ فِيهِ . وَالْأَسْلُوبُ بِالضَّمِّ: الْفَنُّ , يُقَالُ: أَخَذَ فُلَانٌ فِي أَسَالِيبِ مِنَ الْقَوْلِ , أَي: أَفَانِينَ مِنْهُ , وَإِنْ أَنْفَعَهُ لَفِي أَسْلُوبٍ إِذَا كَانَ مُتَكَبِّرًا)) (ابن منظور , مادة (سلب) , 588/5).

وفي المعجم الوسيط: الأسلوب: الطَّرِيقُ وَيُقَالُ سَلَكْتَ أَسْلُوبَ فُلَانٍ فِي كَذَا , أَي: طَرِيقَتَهُ وَمَذْهَبَهُ , وَطَرِيقَةُ الْكَاتِبِ فِي كِتَابَتِهِ . وَالْفَنُّ يُقَالُ: أَخَذْنَا فِي أَسَالِيبِ مِنَ الْقَوْلِ , أَي: فَنُونٍ مُتَنَوِّعَةٍ , وَالصَّفُّ مِنَ النَّخْلِ وَنَحْوَهُ , وَجَمْعُهُ أَسَالِيبُ (مجمع اللغة العربية , باب السين , ص441).

تعريف الأسلوب في اصطلاح العلماء :

الأسلوب في الاصطلاح عُرِفَ بتعريفات متعددة , ولكنها على كثرتها تتقارب في مدلولاتها , ومن ذلك مايلي:

- 1- الأسلوب: هو ((الطريقة الكلامية التي يسلكها المتكلم في تأليف كلامه واختيار مفرداته)) (الرومي فهد , 1997 , ص18).
- 2- الأسلوب: هو ((طريقة الكتابة , أو طريقة الإنشاء , أو طريقة اختيار الألفاظ وتأليفها للتعبير بها عن المعاني قصد الإيضاح والتأثير)) (الشايب أحمد , ص31).
- 3- وعرفه ابن خلدون في مقدمته بأنه: ((المنوال الذي يُنسجُ فيه التراكيبُ أو القالب الذي تُفرغُ فيه)) (ابن خلدون , ص570).

أسلوب النّهي

النّهي لغةً: ضد الأمر ويطلق على المنع , والزجر عن الشيء بالفعل أو بالقول , وأن مقتضى النهي قبح المنهي عنه ؛ لأنّ الحكيم لا ينهي عن شيء إلا لقبه (الكفوي , 1998 , 903/3).

فهو عند ابن منظور: أيضاً خلاف الأمر , وهو العقل يكون واحداً وجمعاً , وفي التنزيل العزيز في سورة طه: {إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّأُولِي النُّهَى} (سورة طه , الآية : 128) والنّهي , العقل بالضّمّ سُميَ بذلك ؛ لأنها تنهى عن القبيح (ابن منظور , 446/2).

وتعريف النّهي عند العلماء اصطلاحاً

فقد عرفه الجويني قال: ((الكلام القائم بالنفس وهو في اقتضاء الانكفاف عن المنهي عنه بمثابة الأمر في اقتضاء به)) (الجويني , 1418 , 96/1). أما عند الجرجاني فعرفه هو: ((ضد الأمر , وهو قول القائل لمن دونه: لا تفعل)) (الجرجاني , باب النون , 248/1). فيستحيل أن يكون الشيء مأموراً ومنهياً (الجماعيلي ابن قدامة , 2002 , ص207).

وقال السكاكي: أن أصل استعمال لا تفعل أن يكون على سبيل الاستعلاء , بصيغة مخصوصة هي المضارع المقرون بـ(لا) الناهية (السكاكي , 1983 , 320/1). استشهد القيسي بقوله تعالى: {فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ} (سورة البقرة , الآية : 132) و {لَا يَجْرِمَنَّكُمْ شِقَاقِي} (سورة هود , الآية : 89), ((فالنهي عنده في اللفظ على المتكلم والمراد به المخاطب)) (مكي بن أبي طالب القيسي , 256/1) فهو يوافق قول الزجاج حيث قال: ((لفظ النهي إنما هو للمتكلم , وهو في الحقيقة للمكلم)) (الزجاج , 1988 , 212/1). دلّت هذه الآية: أَنَّ النّهي في الحقيقة إنما هو عَنْ كَوْنِهِمْ عَلَى خِلَافِ الْإِسْلَامِ , وَذَكَرَ الْمَوْتَ عَلَى سَبِيلِ التَّوْبَةِ لِلشَّهَادَةِ ; وَذَلِكَ أَنَّ الْإِنْسَانَ يَتَيَقَّنُ بِالْمَوْتِ وَلَا يَذُرِي مَتَى يُفَاجِئُهُ (أبو حيان , 1993 , 637/1). فهو ((الحث على الإسلام , أي: أسلموا قبل أن تموتوا , وليس ذلك نهياً عن الموت)) (الراغب الأصفهاني , 1999 , 319/1).

(لا) النافية للجنس

وهي عاملة عمل (إنّ) فتتصب الاسم وترفع الخبر , ولكنها لا تعمل إلا بشروط هي: ((أن تكون نافية , وأن يكون منفيها الجنس , وأن يكون نفيه نصاً , وأن لا يدخل عليها الجار , وأن يكون اسمها نكرة , وأن يتصل بها , وأن يكون خبرها أيضاً نكرة)) (ابن عقيل , 1980 , 6/2).

وما يعيننا هنا هو اسمها وما وُضع له من شروط منها: أن يكون نكرة بإجماع النحاة (السيوطي 1980 , 522/1), ومع ذلك فقد جاء معرفة في الشعر . فتارة جاء علماً , وأخرى جاء مُعرّفاً بالإضافة .

مجيؤه مُعرّفاً بالإضافة

أورد القيسي قول الشاعر:

أَبِالمَوْتِ الذي لا بُدَّ أني مُلاقٍ لا أباك تُخَوِّفيني

الشاهد هو (لا أباك) وقد خرّج النحاة ذلك على حذف اللام , أي أنّ الأصل (لا أبا لك) وحذفت اللام ضرورة . وقولهم هذا لا يخرجنا من الإشكال ؛ لأنهم مع وجود اللام قالوا: إنّ (أبا) مضاف إلى (الكاف) وهذه اللام زائدة مقحمة بين المضاف والمضاف إليه لتقوية الإضافة , وإنها لا تُفيد فصلاً (القيسي , 280/1).

قال سيبويه في باب المنفي المضاف بلام الإضافة: ((اعلم أنّ التثنية يقع من المنفي في هذا الموضع إذا قلت: لا غلام لك كما يقع من المضاف إلى اسم , وذلك إذا قلت: لا مثل زيد. والدليل على ذلك قول العرب: لا أبا لك , ولا غلامي لك , ولا مُسلمي لك.

وزعم الخليل رحمه الله أنّ النون إنّما ذهبت للإضافة , ولذلك ألحقت الألف التي لا تكون إلا في الإضافة.

وإنما كان ذلك من قبل أنّ العرب قد تقول: لا أباك , في معنى لا أباك , فعلموا أنّهم لو لم يجيئوا باللام لكان التثنية ساقطاً كسقوطه في لا مثل زيد , فلمّا جاءوا بلام الإضافة تركوا الاسم على حاله قبل أن تجيء اللام إذ كان المعنى واحداً , وصارت اللام بمنزلة الاسم الذي تُثني به في النداء , ولم يُغيروا الأول عن حاله قبل أن تجيء به , وذلك قولك: يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيَّ ((سيبويه , 276/2_277).

وعَلَّ سيبويه ذلك بقوله: ((وإنما فُعل هذا في المنفي تخفيفاً , كأنهم لم يذكروا اللام كما أنّهم إذ قالوا يا طلحة أقبل فكانهم لم يذكروا الهاء , وصارت اللام من الاسم بمنزلة الهاء من طلحة لا تغير الاسم عن حاله قبل أن تُلحق , كما لا تُغيّر الهاء الاسم عن حاله قبل أن تُلحق , فالنفي في موضع تخفيف كما أنّ النداء في موضع تخفيف , فمن ثَمَّ جاء فيه مثل ما جاء في النداء)) (سيبويه , 278/2).

والسبب في إقحام اللام ؛ ((أنّ (لا) لا تعمل في المعارف شيئاً , وما أُضيف إلى المعرفة معرفة , وهذه الأسماء مضافة إلى معرفة فزيدت اللام إصلاحاً للفظ حتى يصير كأنه غير مضاف)) (ابن عصفور , 2009 , 417/2) . ولسنا مع النحاة رحمهم الله فيما ذهبوا إليه من أقوال في (لا أبا لك) لأسباب هي:

1- أنّ الأصل في (لك) أن يكون خبراً لـ(أبا) لا على ما ذكروا , قال السيرافي: ((إذا كان بعد الاسم المنفي لام الإضافة ففي الاسم الأول وجهان أحدهما أنّ يُبنى الاسم الأول مع لا وتكون اللام في موضع النعت للاسم أو في موضع الخبر وهذا هو الأصل والقياس)) (السيرافي , 346/1).

2- قالوا: إنّ اللام مقحمة بين المضاف والمضاف إليه لتقوية الإضافة , أي: أنّها زائدة ليست من أصل التركيب , ومعلوم أنّ بعض الأدوات يُزاد لتأدية معنى معين فإذا حُذف لا يختل معنى الجملة وإنما يذهب المعنى الذي أفاده , وهذا لا يتحقّق مع هذه اللام فـ(لا أباك) يختلف عن (لا أبا لك) زيادة على قولهم: أنّ اللام حُذفت ضرورة , وحذف الزائد لا يكون ضرورة ! كما أنّ قولهم هذا يوجب كون حذفها شذوذاً وبقاؤها شذوذاً (السيرافي , 346/1) أيضاً وهذا تناقض .

3- لا عبرة بقولهم أن (أبا) في هذا التركيب نكرة بدليل أن (لا) لا تدخل على المعارف , ولو صد دليلهم هذا لكان (هيثم وأميمة) نكرتين بالدليل نفسه ظو ولكنهم لم يقولوا ذلك بدليل تأويلهم (هيثم وأميمة) .

4- أن الألفاظ التي ذكروها مع (أباك) والتي قالوا: إنها نكرة نحو (مثلك وشبهك) , لا تشبه (أباك) لأكثر من سبب , منها: أن هذه الألفاظ نكرة ؛ لأنها موعلة في الإبهام كما قالوا , لم تتعرف بالإضافة , وليس الأمر كذلك مع (أباك) كما أنها نكرة أينما وجدت سواء مع (لا) أم مع غيرها , بخلاف (أباك) فهو معرفة إلا مع (لا) , وفي ذلك إرباك للمعنى , وخرق لقاعدتهم , تفصيل المضاف إلى معرفة معرفة , ولا يشفع لهم قولهم: أن المعنى على الذم أو المدح (السيرافي , 347/1).

5- أن الأصل في هذا التركيب هو وجود اللام , يدل على ذلك كثرة الشواهد التي فيها (لا أبا لك) أما (لا أباك) فلا يكاد يوجد إلا في الشاهدين السابقين (الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد , ص329). وهذا يعني أن هذه اللام حرف جر ليس بزائد وأنها بمنزلة حروف الجر الأخرى , إذ لا يمكن أن يكون الأسلوب الذي فيه زائد مقحم هو الشائع بينما يكون الأسلوب الذي لا زيادة فيه ولا إقحام قليلاً نادراً .

6- ضعف ابن مالك ما قالوه بحجج منها: ((قولهم لا أبا لي ولا أبا لي فلو كان قاصد الإضافة لقالوا: لا أب ولا أخ لي فيكسرون الباء والحاء إشعاراً بأنها متصلة بالياء تقديرأ فإن اللام اتداد بها على ذلك التقدير)) (الشيخ يس , 236/1). والحجة الأخرى هي: ((إذا كان الاسم من قولهم لا أبا لك مضافاً إلى ما بعده فكيف ساغ لا أبا لك ولا أبا لك , بإثبات الألف والأب والأخ إذا أضيفا إلى ياء المتكلم لم ترد فيهما اللام المحذوفة)) (الشيخ يس , 236/1). وذهب إلى ((أن هذه الأسماء مفردة ليست بمضافة والمجرور باللام في موضع الصفة لها فتتعلق بمحذوف وشبهه غير المضاف بالمضاف في نزع التنوين من المفرد والنون من المثني والمجموع على حده)) (الشيخ يس , 236/1). وهو مذهب ابن كيسان , وابن هشام (السيوطي , 1980 , 525/1).

وهذا نقيض ما قالوا: من ((أن اللام إذا دخلت بين المضاف والمضاف إليه فصلته منه لفظاً وصاحبت التنوين , وزالت الإضافة ولم يتعرف المضاف بالمضاف إليه , ولم يتنكر به ؛ لأن اللام قد حجزت بينهما)) (الزجاجي , 100/1) .

ولكنهم عادوا فاستثنوا اللام الداخلة في النفي , وعلموا ذلك بقولهم: ((إنما جاز ذلك في النفي لكثرة في الكلام وهم مما يغيرون الشيء عن حال نظائره إذا كثر في الكلام , وكذلك تزداد هذه اللام بين المضاف والمضاف إليه في النداء أيضاً لكثرة في الكلام)) (الزجاجي , 101/1).

والذي أوقع النحاة في ذلك والذي عدوه دليلاً على أن الاسم باق على إضافته وأن هذه اللام زائدة , هو أن الأسماء الستة لا تُعرب بالحروف إلا إذا كانت مضافة إلى غير ياء المتكلم , فلو كان (أبا) غير مضافة لما ثبتت الألف فيها , وكان الواجب أن يُقال (أب) دون الألف (الهروي , 68).

وقد أحسن النحاة بأن إلغاءهم هذه اللام يلزمهم أن يعملوا (لا) في المعارف , وهذا خلاف أقرؤه من أنها لا تعمل إلا في النكرات , فعالجوا الأمر بقولهم: ((قد تكون أسماءاً بألفاظ المعارف وهي نكرات نحو: مثلك , وشبهك , وغيرك , ... , وكذلك قولهم: لا أباك ولا أبا لك بلفظ المعرفة وهو نكرة ؛ لأن أصله أن يُقال: لا أب لك)) (الزجاجي , 104/1) .

واستدلوا على أن (لا أباك) و (لا أبا لك) نكرة بأن (لا) لا تعمل إلا في النكرات (الهروي , ص70). وقد يقصدون بقولهم (لا أبا لك) أنه لا أبا له على وجه الحقيقة , إنما هو مثل للدعاء للشخص أو عليه , قال الزجاجي: ((وإنما يُراد بقولهم: لا أبا لك , أنه لا أب لك من الآباء الأشراف أو من الآباء المذكورين , فإنما هو كلام مجراه مجرى السبب , وربما وضع موضع المدح كقولك: للرئيس الفاضل: لا أبا لك إنما تريد: لا أبا لك من الآباء الخاملين الناقصين , فإنما هو كلام مختصر يُعرف معناه بمقصده وجرى كالمثل)) (الزجاجي , 105/1) .

وقال ابن جني: ((فكما لا تقول لمن لا أب له: أفقدك الله أباك ؛ كذلك يُعلم أن قولهم لمن لا أب له: (لا أبا لك) لا حقيقة لمعناه مطابقةً للفظه , وإنما هي خارجة مخرج المثل)) (ابن جني , 345/1) .

وأضاف ابن جني قائلاً بعد أن أنشد قول الشاعر: (جرير , 212)

يَا تَيْمَ تَيْمَ عَدِي لَا أَبَا لَكُمْ لَا يُقَيِّكُمْ فِي سَوْءَةِ عَمُرٍ

((وهذا أقوى دليل على كون هذا القول مثلاً لا حقيقة؛ ألا ترى أنه لا يجوز أن يكون للتيم كلها أب واحد، ولكن معناه: كلكم أهل للدعاء عليه والإغلاظ له)) (ابن جني، 346/1).

الأسلم لحل هذه المسألة هو مذهب أبي عثمان المازني في إعراب بعض الأسماء الستة ومنها (أب) وهو يقول: ((أَنَّ الْبَاءَ حَرْفُ الْإِعْرَابِ، وَإِنَّمَا الْوَاوُ وَالْأَلْفُ وَالْيَاءُ نَشَأَتْ عَنْ إِشْبَاعِ الْحَرَكَاتِ)) (الأنباري، 1945، 17/1). قال السيوطي حين ذكر آراء النحاة في (لا أبا لك): ((الثَّالِثُ أَنَّهَا مُفْرَدَةٌ جَاءَتْ عَلَى لُغَةِ الْقَصْرِ وَالْمَجْزُورِ بِاللَّامِ هُوَ الْخَبَرُ وَعَلَيْهِ الْفَارِسِيُّ وَابْنُ يَسْعُونَ وَابْنُ الطَّرَاوَةِ (ت: 528هـ) وَإِنَّمَا اخْتَرَتْهُ لِسَلَامَتِهِ مِنَ التَّأْوِيلِ وَالزِّيَادَةِ وَالْحَذْفِ وَكَلَّهَا خِلَافَ الْأَصْلِ وَكَانَ الْقِيَاسُ فِي هَذِهِ الْأَلْفَاقِ لَا أَبَ لَكَ وَلَا أَخَ لَكَ ... إِلَّا أَنَّهُ كَثُرَ الْإِسْتِعْمَالُ بِمَا تَقَدَّمَ مَعَ مُخَالَفَةِ الْقِيَاسِ)) (السيوطي، 1980، 525/1).

وتبنَّى الأستاذ إبراهيم مصطفى مذهب المازني هذا بقوله: ((ونقول: إنَّه لا حاجة إلى هذا التفصيل والتطويل، وإنَّما هي كلمات معربة كغيرها من سائر الكلمات الضمة للإسناد والكسرة للإضافة، والفتحة في غير هذين؛ وإنَّما مُدْتُ كُلَّ حَرَكَةٍ فَنَشَأَ عَنْهَا لِبْنُهَا؛ وَسَبَبُ ذَلِكَ أَنَّ كَلِمَتِي "ذو" و"فا" وَضَعْنَا عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ، وَبَقِيَتْ كَلِمَاتُ الْبَابِ وَضَعْتُ عَلَى حَرْفَيْنِ، الْأَوَّلُ مِنْهُمَا حَرْفٌ حَلْقِي، وَتَعَلَّمَ أَنَّ حُرُوفَ الْحَلْقِ ضَعِيفَةٌ فِي النَّطْقِ، قَلِيلَةُ الْحِظِّ مِنَ الظُّهُورِ، فَلَيْسَ لِعَضْلِ الْحَلْقِ مِنَ الْمُرُونَةِ وَالْقُدْرَةِ عَلَى النَّطْقِ وَتَحْدِيدِ الْمَخَارِجِ مَا لِلسَّانِ وَالشِّفَتَيْنِ. وَمِنْ عَادَةِ الْعَرَبِ أَنَّ تَسْتَرُوحَ فِي نَطْقِ الْكَلِمَاتِ، وَأَنْ تَجْعَلَهَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ فِي أَغْلَبِ الْأَمْرِ، فَمدَّت في هذه الكلمات حركات الإعراب ومطلتها لتعطي الكلمة خطأ من البيان في النطق)) (مصطفى إبراهيم، ص109).

وأضاف الأستاذ إبراهيم مصطفى موضحاً: ((وليس في العربية اسم معرب بُني على حرف واحد، أو حرفين: أحدهما حلقي، وإلا وهذا حكمه. ويؤنسك بهذا أن ما يُنون من هذه الكلمات، أو يُوصل بال، يُعرب بالحركات من غير لين بعدها، مثل: أب، وأخ، والأب، والأخ، وذلك لأنَّ الكلمات قد طالت في النطق شيئاً بالتثوين وال، فأغنى ذلك عن مدِّ الحركة الأخيرة وإحداث لينها بعدها، وقد حُذِفَ التثوين من (أب وأخ) ولم يكونا مضافين ولا فيهما (ال) فعادت الألف. وقالوا: (لا أبا لك) و (لا أبا أخا لك)) (مصطفى إبراهيم، ص109_110).

استشهد القيسي في هذا البيت الشعري وهو:

أَبَايَمُوتِ الَّذِي لَا بُدَّ أُنِي مُلَاقٍ لَا أَبَاكَ تُخَوِّفِينِي

ولكنَّ في غير موضع حيث قرأ: ((تخوفيني) حذف النون الثانية وكسر نون المثني لمجاورتها الياء، والنون في تخوفيني علامة الرفع في الفعل الواحد. مثله في قوله تعالى: {فَيَمَّ تَبْشِرُونَ} (سورة الحجر، الآية: 54) أصله: تبشرونني)) (القيسي، 1984، 447/1)، لكنَّ حذف نافع النون الثانية التي دخلت للفصل بين الفعل والياء لاجتماع المثليين وكسر النون الثانية (الدني، 136/1) التي هي علامة الرفع لمجاورتها الياء وحذف الياء؛ لأنَّ الكسر تدل عليها. ولكسرة نون الإعراب وحققها الفتح لالتقاء الساكنين؛ ولأنَّه أتى بعلامة المنصوب بياء كالمخفوض.

حيث علَّ سيبويه سبب حذفهم للنون قال: ((تحذف نون الرفع؛ لأنَّ ضاعفت النون، وهم يستثقلون التضعيف، فحذفوها. وإنَّما حذفت؛ لأنَّها لم تحرك فإذا لم تحرك حذفت، فإذا حذفت، فتحذف لئلا يلتقي ساكنان)) (سيبويه، 519/3_520).

وقد ذكر القيسي أن قوم آخرون قالوا: أنَّ النون المحذوفة هي الأولى، وذلك بعيد؛ لأنَّها علم الرفع وعلم الرفع لا تُحذف من الأفعال إلاَّ لجازم أو ناصب. وقد خالف جماعة القراء نافعاً في قراءته، فقرأ ابن كثير: تبشرون بتشديد النون وكسرها (القيسي، 1984، 136/1). وهي قراءة حسنة؛ لأنَّه أدغم النون التي هي علم الرفع في النون التي دخلت ليفصل بين الياء والفعل وحذفت الياء؛ لأنَّ الكسرة تدل عليها (الأخفش، 255/1).

وقرأ: ((أبو عمرو وعاصم، وابن عامر وحزمة والكسائي)) (ابن الغفار الفارسي، 1993، 45/5) بنون مفتوحة مخففة هي علم الرفع، ولم يعدوا الفعل إلى مفعول كما فعل نافع وابن كثير)) (القيسي، 1984، 446/1).

أسلوب الشرط

الشرط في اللغة:

أورد الخليل في كتابه (العين) مادة شرط , فقال: ((الشرط: معروف في البيع , والفعل: شرطه فشرط له على كذا وكذا , يَشْرُطُ له)) (الفراهيدي , 234/6).

وقال الجوهري في صحاحه: ((الشَرْطُ معروفٌ , وكذلك الشَّرِيطَةُ , الجمع شُرُوطٌ وشُرَائِطٌ . وقد شَرَطَ عليه كذا يَشْرُطُ وَيَشْرُطُ , واشْتَرَطَ عليه)) (الجوهري , 1136/3) .

وفي لسان العرب عرّف ابن منظور الشرط , فقال: ((الزَّامُ الشَّيْءُ والتزامه في البيع ونحوه)) (ابن منظور , 329/7).

ومن دلالات الشرط ((البرزغ)) أي: القطع بالشرط والمشرطة مثل: شرط الحجام , حسَمَ المحجوم , ويشترط الخياط الثوب بالمقص (الفراهيدي , 234/6) . وإذا أُضيفت لمادة (شرط) الهمزة ظهرت لها دلالات أخرى مثل: (أشراط) الراعي من غنمه وإبله أي: فرق منها شيئاً للبيع (الجوهري , 1136/3). وكذلك أشراط الرجل نفسه لأمر أي: ألزم نفسه به , وجعله علامة لها . فهو شَرْطِيٌّ وشركة والجمع شَرْطٌ , ((سموا بذلك لأنهم أعدوا لذلك وأعلموا أنفسهم بعلامات)) (ابن منظور , 330/7).

عند النحاة

أسلوب الشرط تركيب لغوي , عُرف (بالجملة الشرطية) وقد تناوله علماء اللغة والنحو ومفسرو القرآن بالتحليل والتفسير لمعرفة مصطلحاته وبيان مدلولاته في فترات دراستهم لقواعد العربية التي مرت بمراحل متعددة حتى نضجت ثمار جهودهم فصارت المصطلحات النحوية ذات مدلولات ثابتة: ومنها الجملة الشرطية .

وقد ظهرت الصورة الشكلية لأسلوب الشرط بالركنين , الشرطي والجواب تسبقها الأداة , كقوله تعالى: {وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا} (سور الطلاق , الآية : 2_3), وقوله تعالى: {إِنْ تَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يُّضَاعِفْهُ لَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ وَاللَّهُ شَكُورٌ حَلِيمٌ} (سورة التغاين , الآية : 17) . ف (مَنْ) الأداة , و(يتق الله) الركن الشرطي , و(يجعل له مخرجا) الركن الجوابي , فالجملتان تكونان مع الأداة التركيب اللغوي الذي عُرف لاحقاً بأسلوب الشرط (الجملة الشرطية) .

خصص سيبويه في كتابه مؤلفه باباً سَمَّاه (باب الجزاء) وقال: ((فما يجازي به من الأسماء غير الظروف من، وما، وأيهم . وما يجازي به من الظروف: أي: حين، ومتى، وأين، وأنى، وحيثما . ومن غيرهما: إن، وإذ ما , ولا يكون الجزاء في حيث ولا في إذ حتى يضم إلى كل واحد منهما ما)) (سيبويه , 56/3).

صرّح سيبويه بوظيفة الحروف النحوية فقال: ((واعلم أن حروف الجزاء تجزم الأفعال وينجزم الجواب بما قبله)) (سيبويه , 62/3), ولم يُشِرْ إلى الأدوات التي لا تجزم , أي: أدوات الشرط غير الجازمة التي حددها العلماء لاحقاً .

والخلاصة هي أنّ التركيب الشرطي ظهرت مصطلحات مدلولاته على النحو التالي:

حروف الجزاء مدلوها الأدوات التي تسبق الركنين , والجزاء يدل على الركن الشرطي غالباً ويتكون من الحروف والجملة التي تليها وفعلها فعل الشرط , والجواب جواب الجزاء وهو يدل على الركن الجوابي .

أما عند الفراء فللجزاء مدلولات مختلفة , قال: ((وإذا كان قبلها جزاء وهي له جواب قلت: إنّ تأتني إذا أكرمك)) (الفراء , 1980 , 274/1) .

ولفظ الجزاء يدل على الركن الشرطي , وأشار إلى هذا المدلول في عبارة أخرى ((كل استفهام دخل على جزاء فمعناه أن يكون في جوابه خبر يقوم بنفسه، والجزاء شرط لذلك الخبر، فهو على هذا، وإنما جزمته ومعناه الرفع لمجيئه بعد الجزاء)) (الفراء , 1980 , 236/1).

فالجزء هو الركن الأساسي في جملة أسلوب الشرط وهو الذي يحتاج إلى الركن الجوابي , قال الفراء: ((فإذا جئت إلى العطف التي تكون في الجزء وقد أجبت به بالفاء , كان لك في العطف ثلاثة أوجه , إن شئت رفعت العطف مثل قولك: إن تأتني فإني أهل ذاك , وتؤجر وتحمّد , وهو وجه الكلام . وإن شئت جزمت ...)) (الفراء , 1980 , 86/1).

وللفظ الشرط أكثر من مدلول فهو يدل على المعنى اللغوي وهو الاشتراط , والسبب ; قال الفراء: ((ولا تكون أي: اللام شرطاً للفعل الذي قبلها وفيها الواو ؟ إلا ترى أنك تقول: جئتكَ لُحَسَنَ إلى , ولا تقول جئتكَ ولتحسن إلى . فإذا قلته فأنت تريد: ولتحسن إلى جئتكَ)) (الفراء , 1980 , 113/1).

أما عند المبرد فهو أطلق عليه ((المجازاة وحروفها)) (المبرد , 46/2), قال: ومعنى الشرط وقوع الشيء لوقوع غيره فمن عاومها من الظروف أيّن ومَتى وأتَى وحيثما ومن الأسماء من وَمَا وأي ومهما , وجعل الحرفين إن وإذما (المبرد , 46/2). وقد أورد لفظ الشرط في أكثر من موضع فقال: ((وقد يجوز أن تقع الأفعال الماضية في الجزء على معنى المستقبلية لأن الشرط لا يقع إلا على فعل لم يقع فتكون مواضعها مجزومة وإن لم يتبين فيها الأعراب)) (المبرد 50/2).

ذكر أبو الفتح عثمان بن جني أنّ أسلوب الشرط تركيب يحتاج بعضه إلى بعض , فقال: ((أن حقيقة الشرط وجوابه , أن يكون الثاني مسبباً عن الأول)) (ابن جني , 178/3).

أدوات الشرط الجازمة

إن مصطلح (الأدوات) استخدمه لأول مرة ابن الشجري في ((أماليه)) (ابن الشجري , 214/1) . ثم تناوله النحاة في كتبهم فجعلوا للشرط أدوات وللإستثناء وللنداء قيل في المعجم الوسيط: ((في اصطلاح النحويين: اللَّفْظَةُ تَسْتَعْمَلُ لِلرَّيْبِ بَيْنَ الْكَلَامِ أَوْ لِلدَّلَالَةِ عَلَى مَعْنَى فِي غَيْرِهَا كالتعريف في الاسم , أو الإستقبال في الفعل , وجمعها أدوات)) (مجمع اللغة العربية , 10/1) .

من هذه الأدوات هي :

إن

وهي مكسورة الهمزة وساكنة النون , ذكر سيبويه بأن أستاذة الخليل وصف (إن) بأنها ((أم حروف الجزاء)) (سيبويه , 63/3) , فسأله ما السبب ؟ فأجاب: ((من قيل أنى أرى حروف الجزاء قد يتصرفن , فيكن استقهماً , ومنها ما يفارقه (ما) فلا يكون فيه الجزاء , وهذه على حال واحدة لا تفارق المجازاة)) (سيبويه , 63/3). وأنها ((فإن أبدأ مبهمّة , وكذلك حروف الجزاء)) (سيبويه , 60/3), والإبهام يدل على أنّ زمن الحدث غير مؤقت وغير معلوم , نحو: أزورك إن جاء أبي من السفر . ويدل أيضاً على الشك وعدم التحقيق نحو: أكافئك إن نجحت في الاختبار , ولذلك قبح النحاة مثل قول: آتيك إن احمر البر , وأحسنوا: آتيك إذا احمر البر . والسبب ؛ هو أن أحمرار البر حتماً سيتحقق , فلا تستخدم هنا إن (سيبويه , 60/3) .

(أن) المصدرية بمعنى (إن) الشرطية

مجىء (أن) المصدرية بمعنى (إن) الشرطية وإليه ذهب الكوفيون (ابن هشام , 1382هـ , 34/1) . وقد بحث الفراء في معاني القرآن في تفسير قوله تعالى: {أَفَضْرِبْ عَنْكُمُ الذِّكْرَ صَفْحًا أَنْ كُنْتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ} (سورة الزخرف , الآية : 5) فاختلف في (أن) كنتم ((قرأ: نافع , وحمة , والكسائي , وخلف , بكسر الهمزة)) (البنا أحمد بن محمد , 1987 , 453/2), على أنّها شرطية وإن كان إسرافهم محققاً , كقول الأجير: إن كنت عملت فوفني حقي , مع علمه وتحققه لعلمه , ودوابه مقدر يفسره (أفضرب) أي: إن أسرفتم (البنا أحمد بن محمد , 1987 , 453/2). وقرأ: ((فَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو عَمْرٍو وَعَاصِمٌ وَابْنُ عَامِرٍ وَالْحَسَنُ (أَنْ كُنْتُمْ) بَفَتْحِ الْأَلْفِ (ابن مجاهد , 584/1) . وذكر الفراء سبب قرائتهم على الفتح ؛ ((كانهم أرادوا شيئاً ماضياً , وأنت تقول في الكلام: أَسْبَيْكَ أَنْ حرمتني؟ تريد إذ حرمتني , وتكسر إذا أردت: أَسْبَيْكَ أَنْ حرمتني)) (الفراء , 1980 , 27/3) . ومثله قوله تعالى: {وَلَا يَجْرِمُكُمْ شَتَائُ قَوْمٍ أَنْ صَدُّوكُمْ} (سورة المائدة , الآية : 2) ((تكسر (إن) وتفتح)) (الفراء , 1980 , 27/3).

وذكر القيسي من كسر إن معناه: ((إن وقع صدّ لكم فلا يكسبنكم بغض من صدكم أن تعتدوا فالصدّ منتظر , ودلّ على ذلك ما ذكره الفراء قال: ((وفي حرف عبد الله ابن مسعود (إِنْ يَصُدُّوكُمْ) فَإِنْ كَسَرْتَ جعلت الفعل مستقبلاً , وإن فتحت جعلته ماضياً))

(الفراء ، 1980 ، 300/1). فالمعنى: إن وقع صد مثل الذي فُعلَ بكم أولاً فلا تعتدوا)) (القيسي ، 1984 ، 255/1). والعرب تنشد قول الفرزدق: (الفرزدق ، 311/2)

أَتَغَضَّبُ إِنْ أَذْنَا قُتَيْبَةَ حَزَنَّا جَهَاراً وَلَمْ تَغْضَبْ لِقَتْلِ ابْنِ خَازِمٍ

أختلف النحاة في (إن أذنا) ونقل ابن هشام أن الصواب ((عند الخليل (أن) الناصبة وعند المبرد أنها (أن) المخففة من الثقيلة ويرد قول الخليل أن (أن) الناصبة لا يليها الاسم على أضمار الفعل , وإنما ذلك لـ(إن) المكسورة)) (ابن هشام ، 1382هـ - 34/1), نحو قوله تعالى: {وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ} (سورة التوبة ، الآية : 6).

ورجح ابن هشام ما ذهب إليه الكوفيون بأن من معاني (أن) هو معنى الشرطية كـ(إن) المكسورة ويعود ترجيحه هذا إلى ((توارد المفتوحة والمكسورة على العمل الواحد , والأصل التوافق فقريء بالوجهين قوله تعالى: {أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا} (سورة البقرة ، الآية : 282) , و: {وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ أَنْ صَدُّوكُمْ} (سورة المائدة ، الآية : 2) ((ابن هشام ، 1382هـ - 34/1). وكذلك روي البيت بكسر همزة (إن) وفتحها .

الفاء

يذكر ابن جني: ((إنما دخلت الفاء في جواب الشرط توصلاً إلى المجازاة بالجملة المركبة من المبتدأ والخبر , أو الكلام الذي قد يجوز أن يبدأ به . فالجملة في نحو قولك: إن تحسن إلي فإله يكافئك , لولا الفاء لم يرتبط أول الكلام بآخر)) (ابن جني ، 264/1). نحو قوله تعالى: {وَمَا تَنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَأَنْفُسِكُمْ} فالمعنى: ((وَكُلَّ نَفَقَةٍ تَنْفِقُونَهَا مِنْ نَفَقَاتِ الْخَيْرِ فَإِنَّمَا هُوَ لِأَنْفُسِكُمْ أَيُّ: لِيُخْصِلَ لِأَنْفُسِكُمْ ثَوَابُهُ فَلَيْسَ يَصْرُكُكُمْ كُفْرُهُمْ)) (فخر الدين الرازي ، 1981 ، 66/7). وذكر القيسي أن الفاء رابطة لجواب الشرط (القيسي ، 1984 ، 166/1) .

درج النحاة على أن الجواب إذا لم يصلح أن يكون شرطاً وجب اقتراحه بالفاء , وذلك إذا كان جملة اسمية , نحو: مَنْ يَفْعَلِ الْخَيْرَ فالله يجزيه . أو فعلية طلبية , نحو: قوله تعالى: {قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي} (آل عمران ، الآية : 31). أو فعلاً غير متصرف , نحو: قوله تعالى: {إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلُّ مِنْكَ مَالاً وَوَلَدًا} (سورة الكهف ، الآية : 39). أو مسبقاً بحرف تنفيس , نحو: قوله تعالى: {مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ} (سورة المائدة ، الآية : 54) . أو مسبقاً بقد , نحو: قوله تعالى: {قَالُوا إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ} (سورة يوسف ، الآية : 77) . أو كان منفياً , بـ(ما) أو (لن) أو (أن) نحو: إن قام زيد فما يقوم عمرو , أو فلن يقوم , أو فإن يقوم . أو قسماً , نحو: إن تكرمني فوالله لأكرمك . أو مقرونًا بـ(رُب) أو بنداؤه (المرادي ، 1992 ، ص 67_68), كقول امرئ القيس : (امرؤ القيس : ص 86)

وَإِنْ أَمْسَ مَكْرُوبًا فَيَا رَبَّ قَيْنَةٍ مُنْعَمَةٍ أَعْمَلْتُهَا بِكَرَانَ

وقد جاء خلاف ذلك في قول الشاعر (سبيويه ، 65/3):

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا وَالشَّرُّ بِالْشَرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ

فحذف الفاء من جواب الشرط اضطرار وهو جملة اسمية (الله يشكرها) قال سبيويه موضحاً: ((قالوا في اضطرار: إن تأتني أنا صاحبك, يريد معنى الفاء, فشبهه ببعض ما يجوز في الكلام حذفه وأنت تعنيه)) (سبيويه ، 68/3).

وقد اختلف النحاة في ذلك بين المنع والجواز على مذاهب هي:

1- أن حذف الفاء لا يجوز إلا في ضرورة الشعر , وهو مذهب سبيويه , قال: ((وسألته عن قوله: إِنْ تَأْتَنِي أَنَا كَرِيمٌ, فقال: لا يكون هذا إلا أن يضطر شاعرٌ, من قبل أن أنا كريم يكون كلا ما مبتدأ, والفاء وإذا لا يكونان إلا معلقين بما قبلهما فكهوا أن يكون هذا جواباً حيث لم يشبه الفاء. وقد قاله الشاعر مضطراً, يشبهه بما يتكلم به من الفعل)) (سبيويه ، 64/3). وتابعه في ذلك ابن جني (ابن جني ، 1999 ، 193/1), والزمخشري (الزمخشري ، 2004 ، ص 321), وابن يعيش (ابن يعيش ، 111/5) , وابن الناظم (ابن الناظم ، 2000 ، ص 701) , وابن هشام (ابن هشام ، 1382هـ - 80/1) .

2- الجواز اختياراً في الشعر والنثر . وهو مذهب الأخفش (العكبري ، 146/1) ، وقد استدلل على ذلك بقوله تعالى: {إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ} (سورة البقرة ، الآية : 180)

أَي: قَالُوصِيَّةٌ لِلَّوَالِدَيْنِ (العكبري ، 146/1)

ورد ابن هشام ذلك جاعلا (الوصية) نائب فاعل ل(كُتِبَ) ، والجواب محذوف تقديره: فيوص (ابن هشام ، 1382 ، ص133). ومن أدلة الأخفش على جواز حذف الفاء كما نقل عنه النحاس قراءة أهل المدينة والشام (القيسي ، 251/2) لقوله تعالى: {وَمَا أَصَابَكُمْ مِّنْ مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ} (سورة الشورى ، الآية : 30)، وزعم أنها قراءة مشهورة معروفة (النحاس ، 57/4).

وذكر القيسي من قرأ (فبما) بالفاء وهي ((قراءة الكوفيين والبصريين)) (القيسي ، 1984 ، 57/4) جعلها جواب الشرط ؛ لأن (ما) للشرط . ومن قرأ بغير فاء فعلى حذف الفاء وإرادتها ، وذلك حسن لأن (ما) لم تعمل في اللفظ شيئا ؛ لأنها دخلت على لفظ الماضي . وكذلك في قوله تعالى: {وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ} (سورة الأنعام ، الآية : 121) ، فلم تأتِ الفاء في الجواب (القيسي ، 1984 ، 192/2).

ووافق ابن مالك الأخفش في رأيه هذا مستشهداً بشواهد شعرية حُذفت فيها الفاء والمبتدأ وذكر أنه لم يجد الحذف مع بقاء المبتدأ إلا في الشعر (عبد الله القيسي ، 192/1)، وهذا يفند قول العيني أنه استشهد على حذف الفاء بحديث اللقطة (العيني ، ص1923).

3- والمذهب الثالث هو المنع في الشعر والنثر ، وهو مذهب المبرد حيث زعم أن الرواية:

من يفعل الخير فالرحمن يشكره (المبرد ، 2، 71)

وأن النحويين هم الذين صنعوا الرواية الأولى (الأنصاري أبو زيد ، 1894 ، ص31) .

وذكر ابن الحاجب وجهاً في البيت زعم أنه لغير سيبويه وهو حمله على التقديم والتأخير ، والتقدير: الله يشكرها من يفعل الحسنات ، وأخذ ابن الحاجب على نفسه رد هذا التقدير (ابن الحاجب ، 867/2).

ولا نعلم من هذا الذي قصده ان الحاجب (بغير سيبويه) مع أن المبرد قال: معلقاً على البيت ((فَلَا اخْتِلَافَ بَيْنَ النَّحْوِيِّينَ فِي أَنَّهُ عَلَى إِزَادَةِ الْفَاءِ لِأَنَّ التَّقْدِيمَ فِيهِ لَا يَصْلَحُ)) (المبرد ، 73/2).

وعلى حذف الفاء خَرَجَ ابن جني قراءة طلحة بن سليمان: {أَيُّنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ} (سورة النساء ، الآية : 78)، برفع الكافين ، كأنه قال: فيدرككم الموت (ابن جني ، 1999 ، 193/1).

وكما اختلف القدامى في حذف الفاء من جواب الشرط ، كذلك اختلف المحدثون ، فأجازه محمد النعساني بقوله: ((والجواز أقرب إلى الصواب وشواهد في العربية كثيرة)) (النعساني ، 322).

وقوله بكثرة شواهد لا حجة فيه ؛ لأنها نادرة جداً إلا إذا قصد حذف الفاء مع المبتدأ فشواهد كثيرة .

وكذلك أجازه الدكتور عفيف دمشقية وزعم أن اشتراط الفاء في الجواب هو من زعم النحاة (الدمشقية عفيف ، 1982 ، 30_31). ذلك: ((أن اللغة تبيح للمتكلم في حال وقوع جواب الشرط جملة اسمية – مصدرية بـ(أن) أو غير مصدرية – أن يكون بالخيار أن يقرنها أو لا يقرنها بـ(الفاء))) (الدمشقية عفيف ، 1982 ، 78) ، وخصه الدكتور هادي نهر بالضرورة (نهر هادي ، 187) ،

وانتهى الدكتور فاضل السامرائي إلى أن حذف الفاء وبقائها له تأثير في المعنى ، فقال – مضيفاً لما ذكره النحاة من أن الفاء خُصت بذلك ؛ لأن فيها معنى السببية - : ((وليس هذه مهمة الفاء فقط ، بل هي قد تفيدنا في تعيين الجزاء وإيضاح المعنى وإن حذفها قد يؤدي إلى الإلباس أو إلى عدم اكتمال المعنى في تعبيرات عديدة)) (السامرائي فاضل ، 2000 ، 106/4) ، وضرب الدكتور السامرائي أمثلة على ذلك نحو: (من أحسن فلنفسه ، ومن أساء فعليها) لو حذف الفاء لقال: (من أحسن لنفسه) كان

(لنفسه) متعلقاً بر(أحسن) وبقي الكلام غير تام , ولكن عند الفاء اتضح القصد وتم المعنى (السامرائي فاضل ، 2000 ، 106/4). وهذا يشير إلى أنه لا يجوز حذف الفاء ؛ لأنه قد يؤدي إلى غير المعنى المراد .

تشبيه الاسم الموصول بالشرط

ذكر الدكتور فاضل صالح السامرائي قد يشبه الاسم الموصول بالشرط فتدخل في جوابه الفاء , نحو: الذي يدخل الدار فله مكافأة , فإن دخول الفاء معناه أن المكافأة تترتب على دخول الدار , ترتب الجزاء على الشرط , فيكون دخول الدار سبباً للحصول على المكافأة , وأما حذفها يحتمل السببية وغيرها (السامرائي فاضل ، 2000 ، 127/4).

جاء في الكامل في قولهم: الذي يأتيني فله دراهم , ((دخلت الفاء ؛ لأنه استحق الدرهم بالأتين , فإن لم ترد هذا المعنى قلت: الذي يأتيني له درهم)) (المبرد ، 1997 ، 642/2).

وقال سيبويه: ((وسألته عن قوله: (الذي يأتيني فله درهمان) لم جاز دخول الفاء هنا, و(الذي يأتيني) بمنزلة (عبد الله) وأنت لا يجوز لك أن تقول (عبد الله فله درهمان)؟ فقال: إنما يحسن في (الذي) ؛ لأنه جعل الآخر جواباً للأول , وجعل الأول به يجب له الدرهمان , فدخلت الفاء هنا, كما دخلت في الجزاء إذا قال: (إن يأتيني فله درهمان), وإن شاء قال: (الذي يأتيني له درهمان) , كما تقول: (عبد الله له درهمان) غير أنه إنما أدخل الفاء لتكون العطية مع وقوع الإتيان, فإذا أدخل الفاء فإنما يجعل الإتيان سبب ذلك. فهذا جزاء وإن لم يجزم, لأنه صلة)) (سيبويه ، 2102/3).

قال ابن هشام: ((كما تربط الفاء الجواب بشرطه كذلك تربط شبه الجواب بشبه الشرط وذلك في نحو الذي يأتيني فله درهم وبداخلها فهم ما أراد المتكلم من ترتب لزوم الدرهم على الإتيان ولو لم تدخل احتمل ذلك وغيره)) (ابن هشام ، 1382 هـ، 219/1) . وهذا ما أشار إليه سيبويه في قوله: ((غير أنه إنما أدخل الفاء لتكون العطية مع وقوع الإتيان)) (سيبويه ، 102/3) فإذا قال: (له درهمان) فقد يكون أن لا يوجب ذلك بالأتين أي: يحتمل ذلك وغيره .

قال تعالى: {وَاللَّاتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ} (سورة النساء ، الآية : 15) فالاستشهاد مترتب على الإتيان بالفاحشة (أبو حيان ، 1993 ، 455/4), وقيل: أن ((الخبر: فاستشهدوا عليهن) وجاز ذلك وإن كان أمراً ؛ لأنه صار في حكم الشرط , حيث وصلت التي بالفعل, وقيل: الخبر محذوف تقديره: وفيما يئلي عليكم حكم اللاتي. وفيما يئلي هو الخبر, وحكم هو المبتدأ, فحذفاً لدلالة قوله: (فاستشهدوا) ؛ لأنه الحكم المثلث عليهم)) (العكبري ، 338/1). وقال تعالى: {وَالَّذَانِ يَأْتِيَانِيَا مِنْكُمْ فَأَذُوهُمَا} (سورة النساء ، الآية : 16) فالإذاء هنا ((مترتب على إتيان الفاحشة ترتب الجزاء على الشرط)) (السامرائي فاضل ، 2000 ، 128/4) فالفاء هنا في ((حكم الفاء الواقعة في جواب الشرط)) (العكبري ، 339/1).

ذكر القيسي أن الاختيار عند سيبويه في {الَّذَانِ} هو ((الرفع)) (سيبويه ، 144/1), وإن كان معنى الكلام الأمر ؛ لأنه لما وصل الذي بالفعل تمكن معنى الشرط فيه ؛ إذ لا يقع على شيء بعينه , فلما تمكن الشرط والإيهام فيه جرى مجرى الشرط , فلم يعمل فيه ما قبله من الإضمار , كما لا يعمل في الشرط ما قبله من مضمر أو مظهر , فلما بعد أن يعمل في (الذين) ما قبلها من الإضمار لم يحسن الإضمار , فلما لم يحسن إضمار الفعل قبلهما لنصبهما , رفعاً بالابتداء كما ترفع الشرط .

والنصب جائز على تقدير إضمار فعل ؛ لأنه أنما يشبه الشرط , وليس المشبه بالشيء كالشيء في حكمه , فلو وصلت (الذين) بظرف بعد تشبيهه بالشرط , فيصير النصب وهو الاختيار إذا كان في الكلام معنى الأمر والنهي , نحو قولك: اللذين عندك فأكرمهما النص فيه الاختيار , ويجوز الرفع , والرفع فيما وصل بفعل الاختيار ويجوز النصب على إضمار فعل تفسره بالخبر ويقبح أن يفسره ما في الصلة , ولو حذفت (الهاء) من الخبر لم يحسن عمله في اللذين , لأنَّ الهاء تمنع من ذلك , إذ ما بعدها منقطع مما قبلها (القيسي ، 1984 ، 231/1).

دخول (الفاء) على خبر المبتدأ

أدخل النحاة الفاء على خبر المبتدأ المتضمن معنى الشرط أو غلب عليه الشرط (الزمخشري ، 2004 ، ص39) . نحو قوله تعالى: {الَّذِينَ يَنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ لَا يُتْبِعُونَ مَا أَنْفَقُوا مَاءً وَلَا أَذَى لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ} (سورة البقرة ، الآية : 262)

وقوله تعالى: {الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ} (سورة البقرة ، الآية : 274).

ذكر سيبويه أمثلة كثيرة منها: ((لو قلت: الذي يأتيني فله درهم ، والذي يأتيني فمكرم محموم، كان حسناً. ولو قلت: زيد فله درهم لم يجز. وإنما جاز ذلك ؛ لأنّ قوله: الذي يأتيني فله درهم، في معنى الجزاء، فدخلت الفاء في خبره كما تدخل في خبر الجزاء)) (سيبويه ، 139/1_140). ذكر ابن الحاجب في أماليه: ((قال سيبويه رحمه الله: لا يجوز دخول الفاء في خبر إن ودليله أنّه حرف يمتنع دخوله على الشرط ، فلا يدخل على المشبه بالشرط)) (ابن الحاجب ، 279/2).

أما الزجاج والأخفش وتابعهم أبو البقاء العكبري فقد ذكروا: دَخَلَتِ الْفَاءُ فِي قَوْلِهِ: {فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ} لِشَبِّهِ الَّذِي بِالْشَّرْطِ فِي إِبْهَامِهِ وَوَصْلِهِ بِالْفِعْلِ . ومعناها: من ينفق ماله فله كذا (الزجاج ، 1988 ، 358/1).

يذكر القيسي أن قوله: {فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ} ((ابتداء وخبر ، دخلت الفاء لما في (الذين) من الإبهام ، فشابه إبهامه الإبهام الذي في الشرط ، فدخلت الفاء في جوابه على المشابهة بالشرط . وإنما تشابه الذي الشرط إذا كان في صلته فعل نحو: الذي يأتيني فله درهم . ولو قلت: الذي زيد في داره فله درهم قُبِحَ دخول الفاء في خبره إذ لا فعل في صلته ولا يكون هذا في الذي إلا إذا لم يدخل عليه عامل يغير معناه فإن دخل عليه عامل يغير معناه لم يجز دخول الفاء في خبره نحو: لعل الذي يقوم زيد ، وليت الذي يخرج عمرو . ولا يجوز دخول الفاء في خبره لتغير معناه بما دخل عليه)) (القيسي ، 1984 ، 180/1_181).

ذكر السامرائي سبب مجيء الآية الثانية بالفاء دون الأولى ((وذلك لأنّ الحالة الثانية أمثل ، وأكمل من الأولى على ذلك كثرة الانفاق وعمومه ، والاختلاف فيه في الثاني ، فقد قال تعالى: {الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً} ولم يقل مثل ذلك في الأولى ، فهو لا أمثل ممن قبلهم ، فأكد لهم الجزاء وربطه بالفاء)) (السامرائي فاضل ، 2000 ، 129/4) ، أي: ينفقون بالليل والنهار سِرًّا وَعَلَانِيَةً يعمون الأوقات والأحوال بالصدقة لحرصهم على الخير (الزمخشري ، 2009 ، 319/1).

ذكر السامرائي ((لا يقتصر التشبيه بالشرط على الاسم الموصول ، بل النكرة الموصوفة إذا كانت صفتها جملة فعلية ، أو ظرفاً بشرط قصد العموم ، فقد تتضمن معنى الشرط ، ويكون في جوابها الفاء)) (السامرائي فاضل ، 2000 ، 130/4).

. نحو: (كل رجل يأتيني فله دينار) و (كل رجل في الدار فله درهم) (سيبويه ، 139/1) و(رجل يسألني فله أجر) و(رجل في المسجد فله بر) (الأشموني ، 224/1).

وكذلك أن يكون المبتدأ معرفة موصوفة بالموصول نحو قوله تعالى: {وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ اللَّاتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ} (سورة النور ، الآية : 60) ذكر السيوطي ((منع بعضهم دخول الفاء في هذه الصورة ؛ لأنّ المخبر عنه لَيْسَ بمشبه لاسم الشرط لأن اسم الشرط لا يقع بعده إلا الفعل والاسم الموصوف بالذي لَيْسَ كَذَلِكَ وأول الآية على أن اللاتي مَبْتَدَأُ ثَانِ وَالْفَاءُ دَاخِلٌ فِي خَبَرِهِ لِأَنَّهُ مَوْصُولٌ وَهُوَ وَخَبَرُهُ خَبَرٌ)) (السيوطي ، 1980 ، 405/1) وأشار العكبري إلى سبب دخول الفاء في قوله تعالى: (فَلَيْسَ عَلَيْهِمْ) قال: ((وَدَخَلَتِ الْفَاءُ لِمَا فِي الْمُبْتَدَأِ مِنْ مَعْنَى الشَّرْطِ ؛ لِأَنَّ الْأَلِفَ وَاللَّامَ بِمَعْنَى الَّذِي)) (العكبري ، 978/2).

دخول الفاء في خبر إن

أورد القيسي قوله تعالى: {قُلْ إِنْ الْمَوْتُ الَّذِي تُقَرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مَلَأَقِيكُمْ} (سورة الجمعة ، الآية : 8) فقد ذكر أن (الفاء) دخلت في خبر إن لجواب الإبهام كما تدخل مع الذي . نحو: إن الذي يأتني فله درهم (القيسي ، 1984 ، 136/1).

وذكر الفراء: أن ((كل اسم وصل ، مثل: من وما والذي ، فقد يجاز دخول الفاء في خبره ؛ لأنّه مضارع للجزاء والجزاء قد يُجاب بالفاء)) (الفراء ، 1980 ، 105/2) ، وذكر أيضاً ((أدخلت العرب الفاء في خبر (إن) لأنها وقعت على الذي، والذي حرف يوصل، فالعرب تدخل الفاء في كل خبر كان اسمه مما يوصل)) (الفراء ، 1980 ، 155/3) . وعلل الزجاج سبب مجيء الفاء في خبر إن قال: ودخلت الفاء في خبر إن ؛ لأنّ (الذي يُقَرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مَلَأَقِيكُمْ) فيه معنى الشرط والجزاء. كأنّه قيل: إن قَرَرْتُمْ مِنْ أَيِّ مَوْتٍ كَانَ مِنْ قَتْلِ أَوْ غَيْرِهِ فَإِنَّهُ مَلَأَقِيكُمْ (الزجاج ، 1988 ، 171/5).

أشار ابن يعيش إلى رأي سيبويه يقول: ((فذهب سيبويه إلى أنَّ "كَانَ" و"أَلَيْتَ" و"أَعْلَ" و"لَكِنَّ" تمنع من دخول الفاء في الخبر، لأنها عوامل تُغَيِّرُ اللفظَ والمعنى، فهي جارية مجرى الأفعال العاملة، فلمَّا عملتْ في هذه الموصولاتِ والنكرة الموصوفة، بُعِدَتْ عن الشرط والجزاء، فلم تدخل الفاء في خبرها كدخولها في خبر الموصولات إذا لم يكن فيها أدوات الشرط، ولا يعمل فيها ما قبلها من الأفعال وغيرها. وأما "إِنَّ" فذهب سيبويه إلى جواز دخول الفاء في خبرها مع هذه الأشياء لأنها، وإن كانت عاملة، فإنها غير مُغَيِّرَةٌ معنى الابتداء والخبر، ولذلك جاز العطف عليها بالرفع على معنى الابتداء. أما الأخفش فقال: لا يجوز دخول الفاء مع "إِنَّ" عاملة كأخواتها)) (ابن يعيش، 253/1) وينقل أبو البقاء العكبري عن الأخفش أن الفاء زائدة (العكبري، 152/1)، والأول أظهر لأن الزيادة على خلاف الأصل (ابن يعيش، 253/1).

وذكر ابن الحاجب ((بأن الخبر محذوف وأن الفاء دخلت في جملة ثانية معاقبة لها وذلك غير ممتنع باتفاق. فالخبر محذوف على معنى: معذبون)) (ابن الحاجب، 580/2).

حذف جواب (لو) و (لولا)

حكم لولا أن تدخل على الأفعال لما فيها من معنى الشرط، ولا تجزم بها الأفعال وإن كان فيها معنى الشرط (المرادي، 1992، 597/1)؛ لأنها لا تغير معنى الماضي إلى الاستقبال كما تفعل حروف الشرط، ومعناها امتناع الشيء لامتناع غيره (القيسي، 1984، 419/1).

وفي قوله تعالى: {وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهْ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَا أَنْ رَأَى بُرْهَانَ رَبِّهْ} (سورة يوسف، الآية: 24)، قال القيسي: فإن زدت معها (لا) زال منها معنى الشرط ووقع بعدها الابتداء، والخبر مضمرة في أكثر الكلام، ولا بُدُّ لها من جواب مظهر أو مضمرة، ولا يليها إلا الأسماء، وبصير معناها امتناع الشيء لوجوده، فتقدير الآية: لولا أن رأى برهان ربه في ذلك الوقت لكان منه كذا وكذا، فالخبر (والجواب محذوفان)) (القيسي، 1984، 419/1). فالجواب المتعلق بـ(لولا) محذوف من الكلام.

كما حذف في قوله تعالى: {وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ} (سورة النور، الآية: 20) معناه: ولولا فضل الله عليكم لهلكتم (ابن عادل الحنبلي، 1998، 421/1)، ومثله: {كَلَّا لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ الْيَقِينِ} (سورة التكاثر، الآية: 5)، ومعناه: لم تتنافسوا في الدنيا وتحرصوا على حطامها، وقال امرؤ القيس: (امرؤ القيس، ص107)

فلو أنها نفس تموت سوية ولكنّها نفس تساقط أنفاساً

يذكر الطوسي أن معناه: ((فلو أنها نفس تموت سوية لنقصت وفنيت، فحذف الجواب تعويلاً على أن الكلام يقتضيه، ولا بدّ لمن حمل الآية على أنه همّ بالفاحشة أن يقدّر الجواب؛ لأنّ التقدير، وهمت بالزنا وهمّ بمثله، و(لولا أن رأى برهان ربه) لفعله. وإنما حمل همّها على الفاحشة وهمّ على غير ذلك؛ لأنّ الدليل دلّ من جهة العقل والشرع على أن الأنبياء لا يجوز عليهم فعل القبائح، ولم يدل على أنه لا يجوز عليها ذلك بل نطق القرآن بأنّها همت بالقبیح قال تعالى: {وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ تُرَاوِدُ فَتَاهَا عَنْ نَفْسِهِ} (سورة يوسف، الآية: 30) وقوله حاكياً عنها: {الآن حَصْحَصَ الْحَقُّ أَنَا رَاودُّهُ عَنْ نَفْسِهِ وَإِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ} (سورة يوسف، الآية: 51) وقال: {قَالَتْ فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَنِي فِيهِ وَلَقَدْ رَاودُّهُ عَنْ نَفْسِهِ فَاسْتَعْصَمَ}. (سورة يوسف، الآية: 32)

وأجمعت الأمة من المفسرين وأصحاب الأخبار على أنها همت بالمعصية، وقد بيّن الله تعالى في مواضع كثيرة أن يوسف لم يهم بالفاحشة ولا عزم عليها، منها قوله تعالى: {كَذَلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ السُّوءَ وَالْفَحْشَاءَ} (سورة يوسف، الآية: 24) وقوله: {إِنَّهُ مِنْ عِبَادِنَا الْمُخْلَصِينَ} (سورة يوسف، الآية: 24) ومن ارتكب الفاحشة لا يوصف بذلك)) (الطوسي، 2010، 123_122/6).

وموضع الاستشهاد في البيت حذف جواب (لو) وتقديره: لفنيت واستراحت، وعلى هذا الشاهد استدل القيسي بأن جواب (لولا) في الآية محذوف وتقدير الجواب عنده:

همّ بدفعها لولا أن رأى برهان ربه لفعل ذلك (القيسي، 1984، 419/1).

مجيء (لولا) بمعنى (هلاً)

تأتي (لولا) لمعانٍ عدّة أولها وأشهرها: حرف امتناع لوجود , وثانيهما للاستفهام بمعنى (هل) وثالثهما للنفي بمعنى (لم) ورابعهما للتخصيص (الزركشي ، 1957 ، 1155_1156) .

وذكر سيبويه عند حديثه عن الحروف التي يجوز إضمار الفعل وإظهاره بعدها مقدماً ومؤخراً أنّه ((لا يستقيم أن يُبتدأ بعده الأسماء فهلاً ولولاً ولوماً وآلاً . لو قلت: هلاً زيداً ضربت , ولولا زيداً ضربت وآلاً زيداً قتلته جاز . ولو قلت: آلاً زيداً وهلاً زيداً على إضمار الفعل ولا تذكره جاز . وإنما جاز ذلك لأنّ فيه معنى التخصيص والأمر ، فجاز فيه ما يجوز في ذلك)) (سيبويه ، 98/1) .

وتعرّض القيسي لهذه المسألة في تفسيره لقوله تعالى: {فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلَّا قَوْمٌ يُونُسُ} (سورة يونس ، الآية : 98) (لولا) عند القيسي جاءت بمعنى (هلاً) , ومن الممكن أن يضمّر الفعل بعدها , فتقول: لولا فعلت خيراً , أو تقول: لولا خيراً (القيسي ، 1984 ، 419/1) .

ويرى الفراء: أنّ قراءة أبي (فهلاً) (الفراء ، 1980 ، 479/1) وقال في موضع آخر عن (لولا): ((فإذا رأيت بعدها اسماً واحداً مرفوعاً فهو بمعنى لولا التي جواب وإذا لم تر بعدها اسماً فهي استفهام)) (الفراء ، 1980 ، 334/1) .

وقد استشهد بالشاهد الذي أورده القيسي جملة من المفسرين على أنّ (لولا) بمعنى (هلاً) (الطوسي ، 2010 ، 433/5) .

قال أبو حيان: ((لَوْلَا هُنَا هِيَ لِلتَّحْصِيصِ الَّتِي صَحَبَهَا التَّوْبِيخُ، وَكَثِيرًا مَا جَاءَتْ فِي الْقُرْآنِ لِلتَّحْصِيصِ ، فَهِيَ بِمَعْنَى: (هَلَا))) (أبو حيان ، 1993 ، 107/6) .

الخاتمة

تنوعت الشواهد اللغوية التي اعتمد عليها القيسي في كتابه , فكانت هذه الشواهد متعددة في القراءات والحديث والشعر وفي الأغراض الصوتية والصرفية وكانت شواهدا قليلة , أما الغرض الأبرز والتي جاءت مئات الشواهد موزعة في الكتاب هو الشاهد النحوي الذي تنوعت موضوعاته منها : الأساليب وما يلحق بها , شواهد في أسلوب النهي , وشواهد في (لا) النافية للجنس , ومن ضمن هذه الأساليب أسلوب الشرط وما يتضمن من شواهد حول أدوات الشرط الجازمة مثل: إن مكسورة الهمزة , وأن الشرطية الجازمة , والفاء . وقد كان للقيسي منهج خاص في استشاداته النحوية . فهو يذكر الشاهد سواء آية قرآنية أو شعر أو قراءات ومن ثم يذكر رأي العلماء ويرجح رأي أو يفنده , ويعطي رأيه أو يكتفي بنقل الآراء .

المصادر والمراجع

*القرآن الكريم

ابن الحاجب لأبي عمرو عثمان , أمالي بن الحاجب : دراسة وتحقيق : الدكتور فخر صالح سليمان قدادة .

ابن الشجري هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي (ت: 542 هـ) , أمالي ابن الشجري , القاهرة – مصر , تحقيق ودراسة : د. محمود محمد الطناحي.

ابن جني أبو الفتح عثمان (ت: 392هـ) , الخصائص , بيروت – لبنان , تحقيق : محمد علي النجار.

ابن جني أبو الفتح عثمان (ت: 392هـ) , سر صناعة الإعراب : دراسة وتحقيق : د. حسن هنداي .

ابن خالويه الحسين بن أحمد أبو عبد الله (ت: 370هـ) , 1401هـ , الحجة في القراءات السبع , بيروت , تحقيق : د. عبد العال سالم مكرم , الأستاذ المساعد بكلية الآداب - جامعة الكويت , دار الشروق , الطبعة: الرابعة.

ابن خلدون العلامة ولي الدين عبد الرحمن بن محمد (732- 808هـ) , مقدمة ابن خلدون , دمشق , حقق نصوصه , وخرج أحاديثه , وعلق عليه : عبد الله محمد الدرويش , الطبعة الأولى .

ابن عادل الحنبلي أبو حفص سراج الدين عمر بن علي الدمشقي النعماني (ت:775هـ) ، 1419 هـ - 1998م ، الباب في علوم الكتاب ، بيروت ، لبنان ، تحقيق : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض ، دار الكتب العلمية - الطبعة الأولى.

ابن عبد ربه الأندلسي الفقيه أحمد بن محمد (ت:328هـ) ، العقد الفريد ، تحقيق : الدكتور مفيد محمد قميحة .

ابن عصفور الإشبيلي أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي (ت:669هـ) ، 2009 ، شرح جمل الزجاجة ، بيروت - لبنان ، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه : فواز الشعار ، إشراف الدكتور إميل بديع يعقوب .

ابن عقيل عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت:769هـ) ، 1400 هـ - 1980 م ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، القاهرة ، محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار التراث ، الطبعة العشرون.

ابن قتيبة ، الشعر والشعراء ، القاهرة ، تحقيق وشرح : أحمد محمد شاكر ، دار المعارف .

ابن مالك ابن الناطم أبي عبد الله بدر الدين محمد بن الامام جمال الدين (ت:686هـ) ، 1420 هـ - 2000م ، شرح ابن الناطم على ألفية ابن مالك ، بيروت - لبنان ، تحقيق : محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى.

ابن مالك جمال الدين الطائي الاندلسي (ت:672هـ) ، 1422 هـ - 2001م ، شرح التسهيل ، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : تحقيق: محمد عبد القادر عطا ، الطبعة الأولى.

ابن مجاهد ، السبعة في القراءات ، مصر - القاهرة ، تحقيق : شوقي ضيف ، دار المعارف.

ابن منظور أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الافريقي المصري (ت:711هـ) ، (د.ت) ، لسان العرب ، بيروت - لبنان ، دار صادر ، الطبعة الأولى.

ابن هشام الأنصاري محمد بن عبد الله بن جمال الدين المصري (ت:761هـ) ، 1382 هـ ، مغني اللبيب عن كتب الاعاريب ، طهران - إيران ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، مؤسسة الصادق للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى

ابن يعيش موقّق الدين أبي البقاء يعيش بن علي الموصلي (ت:643هـ) ، شرح المفصل ، بيروت - لبنان ، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه : الدكتور إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية.

أبو حيان الأندلسي محمد بن يوسف الشهير (ت:745هـ) ، 1413-1993م ، تفسير البحر المحيط ، بيروت - لبنان ، دراسة وتحقيق وتعليق : الشيخ عادل احمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض ، دار الطبع ، الطبعة الأولى .

الأخفش الأوسط أبو الحسن سعيد بن مسعدة (ت:215هـ) ، معاني القرآن : تحقيق : الدكتورة هدى محمود قراة.

الازهري خالد بن عبد الله (ت:905هـ) ، شرح التصريح على التوضيح : تحقيق : محمد باسل عيون السود .

الأشموني ، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، بيروت - لبنان ، حققه : محمد محيي الدين عبد الحميد .

امروء القيس ، ديوان إمرى القيس ، مصر ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، الطبعة الخامسة .

الأنباري الشيخ الإمام كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله بن أبي سعيد النحوي (ت:577هـ) ، 1364 هـ - 1945م ، الأنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين : البصريين والكوفيين ، القاهرة ، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة الاستقامة بالقاهرة ، الطبعة الأولى.

الأنصاري أبو زيد سعيد بن أوس بن ثابت ، 1894 ، النوادر في اللغة : مع تعاليق عليه لمصححه : سعيد الخوري الشرتوني اللبناني ، الطبعة الكاثوليكية للاباء المرسلين اليسوعيين في بيروت.

البناء العلامة الشيخ أحمد بن محمد (ت: 1117هـ/ 1705م)، 1407هـ - 1987م، اتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، المسمى: منتهى الأمانى والمسرات في علوم القراءات، القاهرة، تحقيق: د. شعبان محمد إسماعيل، مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة، الطبعة الأولى.

الرجباني العلامة علي بن محمد السيد الشريف (816هـ - 1413م)، معجم التعريفات، القاهرة، مصر: تحقيق ودراسة: محمد صديق المنشاوي.

الجماعيلي ابن قدامة موفق الدين عبد الله بن أحمد (541 - 620هـ)، 1423هـ - 2002م، روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل: قدم له ووضع غوامضه وخرج شواهد: الدكتور شعبان محمد إسماعيل (ت: 1443هـ)، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية.

الجوهري أبو نصر إسماعيل بن حماد (ت: 398هـ)، تاج اللغة وصحاح العربية، القاهرة، راجعه واعتنى به: د. محمد محمد تامر وأنس محمد الشامي وزكريا جابر أحمد، دار الحديث.

الجويني عبد الملك بن عبد الله بن يوسف (ت: 478هـ)، 1418هـ، البرهان في أصول الفقه، مصر، تحقيق: عبد العظيم محمود الديب دار النشر الوفاء، الطبعة الرابعة.

حسان بن ثابت، ديوان حسان بن ثابت، بيروت، حققه وعلق عليه: د. وليد عرفات، دار صادر.

الداني الإمام أبي عمرو وعثمان بن سعيد، التيسير في القراءات السبع: تحقيق: اوتو تريزل.

درير، ديوان جرير، مصر، شرح محمد بن حبيب، تحقيق: الدكتور نعمان محمد أمين طه، دار الطبع القاهرة.

دمشقية عفيف، 1982، خُطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي، بيروت - لبنان، دار العلم للملايين، الطبعة الثانية آذار.

الراغب الأصفهاني أبو القاسم الحسين بن محمد (ت: 502هـ)، 1420هـ - 1999م، تفسير الراغب الأصفهاني، كلية الآداب - جامعة طنطا، تحقيق ودراسة: د. محمد عبد العزيز بسيوني، الطبعة الأولى.

الرضي الإستراباذي محمد بن الحسن الرضي نجم الدين (ت: 686هـ)، 1395هـ - 1975م، شرح شافية ابن الحاجب، مع شرح شواهد للعالم الجليل: عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب المتوفي عام 1093 من الهجرة، بيروت - لبنان، حققهما وضبط غريبهما وشرح مبهمهما الأستاذة: محمد نور الحسن ومحمد الزقزاف محمد محيى الدين عبد الحميد دار الكتب العلمية الطبعة الأولى.

الرومي فهد بن عبد الرحمن بن سليمان، 1417هـ/ 1997م، خصائص القرآن الكريم، المملكة العربية السعودية، صادر من رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء، الطبعة التاسعة.

الزجاج إبراهيم بن السري بن سهل أبو إسحاق (ت: 311هـ)، 1408 - 1988، معاني القرآن وإعرابه، بيروت، شرح وتحقيق: الدكتور عبد الجليل عبده شلبي، الناشر: عالم الكتب، الطبعة الأولى.

الزجاجي أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (ت: 337هـ)، اللامات: تحقيق: مازن المبارك.

الزركشي بَرَّ الدِّين مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بهادر (المتوفى: 794هـ)، 1376هـ - 1957م، البرهان في علوم القرآن، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه، الطبعة الأولى.

الزمرخشي أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن أحمد (ت: 538هـ)، 1419هـ/ 1998م، أساس البلاغة، بيروت - لبنان، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الطبع، الطبعة الأولى.

- الزمخشري أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن أحمد (ت: 538هـ) ، 1430هـ - 2009م ، تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل
وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، اعتنى به وخرج أحاديثه وعلق عليه : خليل مأمون شيما ، الطبعة الثالثة.
- الزمخشري أبو القاسم محمود بن عمر (ت: 538هـ) ، 1425هـ - 2004م ، المفصل في علم العربية ، دراسة وتحقيق : د. فخر
صالح قدارة ، الطبعة الأولى.
- زين الدين الرازي أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي (666هـ) ، 1420هـ / 1999م ، مختار الصحاح ،
بيروت - صيدا ، المحقق: يوسف الشيخ محمد ، المكتبة العصرية - الدار النموذجية ، الطبعة الخامسة .
- السامرائي فاضل صالح ، 1420هـ - 2000م ، معاني النحو ، عمان - الأردن ، الطبعة الأولى.
- السكاكي الإمام سراج الملة والدين أبي يعقوب يوسف ابن أبي بكر محمد علي (ت: 626هـ) ، 1403هـ - 1983م ، مفتاح العلوم ،
بيروت - لبنان ، ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه : نعيم زرزور ، الطبعة الأولى
- سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، الكتاب ، بيروت - لبنان ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون .
- السيرافي أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت: 368هـ) ، شرح كتاب سيبويه ، بيروت - لبنان ، تحقيق : أحمد حسن
مهدي و علي سيد علي ، دار الطبع ، الطبعة الأولى .
- السيوطي جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت: 911هـ) ، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، لبنان - صيد ، تحقيق:
محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية .
- السيوطي جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت: 911هـ) ، شرح شواهد المغني ، تصحيحات العلامة الشيخ محمد محمود
ابن التلاميذ التركي الشنقيطي ، تحقيق: أحمد ظافر كوجان .
- السيوطي جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت: 911هـ) ، 1400هـ - 1980م ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ،
الكويت ، تحقيق وشرح : الدكتور عبد العال سالم مكرم ، الطبعة الأولى.
- الشايب أحمد ، الأسلوب دراسة بلاغية تحليلية لأصول الأساليب الأدبية ، مكتبة النهضة المصرية ، الطبعة الثانية.
- الشنتمري أبو الحجاج يوسف بن سليمان العلم (ت: 476هـ) ، تحصيل عين الذهب من معدن جواهر الأدب في علم مجازات
العرب ، بيروت - لبنان ، حققه وعلق عليه : د. زهير عبد المحسن سلطان ، مؤسسة الرسالة.
- الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد ، منتهى الأرب بتحقيق شذور الذهب.
- الشيخ يس العلمي الحمصي ، حاشية الشيخ يس على شرح التصريح على هامش التصريح للأزهري ، مصر ، دار إحياء الكتب
العربية ، عيس البابي الحلبي وشركاه.
- الصبان محمد (ت: 1206هـ) ، 1417هـ - 1997م ، حاشية الصبان ، على شرح الأشموني للشيخ محمد بن عيسى الأشموني
(ت: 918هـ) على ألفية ابن مالك ، ضبطه وصححه وخرج شواهد: إبراهيم شمس الدين ، الطبعة الأولى.
- الطبري ، 1415هـ - 1994م ، تفسير الطبري من كتابه جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، هذبه وحققه وضبط نصه وعلق
عليه : د. بشار عواد معروف و عصام فارس الحرساني ، الطبعة الأولى.
- الطوسي الشيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن (ت: 460هـ) ، 1431هـ - 2010م ، التبيان في تفسير القرآن ، تحقيق : احمد
حبيب قصير العاملي ، تصحيح وتنقيح مركز الامام الحسن المجتبي (ع) للتحقيق والدراسات ، الطبعة الأولى.
- عبد الغفار الفارسي أبو علي الحسن بن أحمد بن (٣٧٧ هـ) ، الإيضاح العضدي ، المحقق: د. حسن شاذلي فرهود .

عبد الغفار الفارسيّ الحسن بن أحمد بن الأصل، أبو علي (ت:377هـ)، 1413 هـ - 1993م، الحجة للقراء السبعة، دمشق / بيروت، تحقيق: بدر الدين قهوجي - بشير جويجاني، راجعه ودققه: عبد العزيز رباح - أحمد يوسف الدقاق، الناشر: دار المأمون للتراث، الطبعة: الثانية.

عبد القاهر الجرجاني، 1982، المقتصد في شرح الايضاح: تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، دار الرشيد.

العكبري أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله (ت:616هـ)، التبيان في إعراب القرآن، المحقق: علي محمد البجاوي، الناشر: عيسى البابي الحلبي وشركاه.

العكبري أبو البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين البغدادي (ت:616هـ)، 1430 هـ - 2009م، الباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: محمد عثمان، الطبعة الأولى.

العلامة أبي الفضل شهاب الدين والسيد محمود الألوسي البغدادي (ت:127هـ)، 1415 هـ - 1994م، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: ضبطه وصححه: علي عبد الباري عطية، الطبعة الأولى.

العيني بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية: تحقيق: أ.د. علي محمد فاخر و أ.د. أحمد محمد توفيق السوداني و د. عبد العزيز محمد فاخر، دار السلام للطباعة والنشر.

فخر الدين الرازي للإمام محمد ابن العلامة ضياء الدين عمر (544-604هـ)، 1401-1981، تفسير الفخر الرازي، الشهير بالتفسير الكبير أو مفاتيح الغيب، لبنان - بيروت، دار الطبع، الطبعة الأولى.

الفراء أبو زكريا يحيى بن زياد (ت:207هـ)، 1980م معاني القرآن، مصر، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، محمد علي النجار، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثانية.

الفرايدي أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد (ت:175هـ)، معجم العين: تحقيق: د. مهدي المخزومي و د. إبراهيم السامرائي.

الفرزدق، ديوان الفرزدق، بيروت - لبنان، شرحه وضبطه وقدم له: الاستاذ علي فاعور، دار الطبع، الطبعة الأولى.

القرطبي أبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر (ت:671هـ)، 1427 هـ - 2006م، الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان، تحقيق: د. عبد الله بن عبد الحسن التركي، الطبعة الأولى.

القيسي أبو علي الحسن بن عبد الله، إيضاح شواهد الإيضاح، دراسة وتحقيق: الدكتور محمد بن حمود الدعجاني.

القيسي أبو محمد مكي بن أبي طالب (355هـ-437هـ)، 1405-1984، مشكل إعراب القرآن، بيروت - لبنان، تحقيق: الدكتور حاتم صالح الضامن، الطبعة الثانية.

كعب بن مالك الأنصاري، ديوان كعب بن مالك الأنصاري، بغداد، دراسة وتحقيق: د. سامي مكي العاني، مطبعة المعرف، الطبعة الأولى.

الكفوي أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني (ت:1094هـ)، 1419 هـ/1998، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، بيروت - لبنان، قابلته على نسخة خطية وأعدده للطبع ووضع فهرسة: د. عدنان درويش و محمد المصري، الطبعة الثانية.

المالقي احمد بن عبد النور، 1423 هـ - 2002م، رصف المباني في شرح حروف المعاني: تحقيق: أحمد الخراط، الطبعة الثالثة.

المبرد أبو العباس محمد بن يزيد (ت:285هـ)، المقتضب، القاهرة، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة.

المبرد للإمام أبي العباس محمد بن يزيد، الكامل.

مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، بيروت - لبنان، دار صادر، الطبعة الثانية.

- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها , أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي , الناشر وزارة الأوقاف- المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية , الطبعة الثانية 1420 هـ - 1999 م.
- المرادي الحسن بن قاسم (ت: 749 هـ) ، 1413 هـ - 1992 م ، الجنى الداني في حروف المعاني ، بيروت – لبنان، تحقيق : د. فخر الدين قباوه و الأستاذ محمد نديم فاضل , دار الكتب العلمية , الطبعة الأولى.
- مصطفى إبراهيم, إحياء النحو ، مصر ، دار الطبع القاهرة .
- النحاس أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل (ت 338 هـ) , إعراب القرآن : اعتنى به الشيخ خالد العلي .
- النعساني السيد محمد بدر الدين أبي فراس الحلبي , المفضل في شرح أبيات المفضل ، بيروت – لبنان ، دار الجيل للطباعة , الطبعة الثانية .
- نهر هادي , التراكيب اللغوية في العربية ، الطبعة الأولى .
- الهروي أبو الحسن علي بن محمد النحوي , اللامات : تحقيق : يحيى علوان البلداوي .
- الهروي علي بن محمد النحوي (ت: 415 هـ) ، 1413 هـ - 1993 م ، الازهية في علم الحروف : تحقيق : عبد المعين الملوحي , الطبعة الثانية.